أزمة في الأفق

التوجهات الإنسانية الرئيسية في عام 2019 نظرة مستقبلية لعام 2020

أي أسئلة؟ يرجى الاتصال بنا عبر yahinfo@acaps.org

1. النزاع: قللت محادثات السلام من الخسائر في صفوف المدنيين والنزوح، ولكن هذه المكاسب هشة ومن الممكن أن تنقلب بسهولة

شهد عام 2019 انخفاضًا كبيرًا في الغارات الجوية (65٪)، والخسائر من المدنيين (34٪)، والنزوح (40٪) مقارنة بعام 2018، ويرجع ذلك لحد كبير إلى عمليات السلام الثلاث (ستوكهولم - ديسمبر 2018، الرياض - نوفمبر 2019، والمحادثات غير الرسمية بين السعودية / الحوثيين). ومع ذلك، كان عام 2019 لا يزال العام الثاني الأكثر دموية منذ بدء الصراع، يليه عام 2018 فقط. توقف تنفيذ اتفاقيات السلام واستمر القتال على طول الخطوط الأمامية في الضالع وتعز والحديدة وحجة.

2- الخسائر: أدت حوادث القصف والذخائر المتفجرة إلى زيادة نسبة الخسائر من الأطفال

تراجع عدد الغارات الجوية في اليمن منذ عام 2017. في عام 2019، انخفضت -هذه الغارات- بنسبة 65٪ مقارنة بالعام السابق، ووصلت إلى أدنى مستوى لها منذ بداية النزاع. ومع ذلك، ازداد القصف بنسبة 75٪ وزادت الإصابات التي لحقت بالمدنيين من الذخائر المتفجرة بنسبة 25٪ مقارنة بعام 2018. وقد تضررت منازل المدنيين بنسبة 17٪ أكثر من عام 2018، وزادت نسبة الأطفال بين جميع الضحايا المدنيين من 20٪ إلى 25٪.

3. الاقتصاد: أصبحت الحرب الاقتصادية المحرك الأساسي للاحتياجات في عام 2019

أدت الجهود التي بذلها الحوثيون وحكومة اليمن للسيطرة على الواردات إلى ارتفاع أسعار الوقود بنسبة تصل إلى 60٪ في أبريل و أكتوبر 2019، مما أدى إلى تعطيل خدمات الصحة والصرف الصحي والمياه. الانخفاض المستمر في قيمة الريال دفع أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع للعام الخامس على التوالي. تضاعفت أسعار السلع الأساسية عما كانت عليه قبل الصراع، بشكل اكبر بكثير مما يستطيع معظم اليمنيين تحمله.

4. النزوح: نزح عدد أقل من السكان في عام 2019، لكنهم واجهوا ظروف معيشية متزايدة الصعوبة

بعد زيادة كبيرة في عدد النازحين في عام 2018، انخفض عدد النازحين الجدد في اليمن بنسبة 40٪ في عام 2019 مع انخفاض حدة الصراع. ومع ذلك، تجد المجتمعات اليمنية المضيفة صعوبة في دعم النازحين. أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن أكثر من ثلث النازحين في عام 2019 اضطروا للانتقال إلى مستوطنات غير رسمية، بقيمة أكبر 15٪ من في عام 2018. يفيد عمال الإغاثة بتزايد التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين داخليا.

5. الحماية: تزايدت المخاوف حيث توجه اليمنيون إلى آليات تكيف أكثر خطورة بسبب استنفاد الموارد

الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمهاجرين والنازحين أكثر عرضة للمعاناة الاقتصادية، مما يدفعهم إلى إيجاد طرق متطرفة للتأقلم معها. في عام 2019، أفادت وكالات الإغاثة عن زيادة في تجنيد الأطفال وزواج الأطفال. كان وصول النساء إلى الخدمات أو المساعدات أقل بسبب القيود المفروضة على الحركة. تعرّض 2400 شخص من المحافظات الشمالية لليمن للمضايقة والتشريد القسري من عدن في أغسطس 2019، واحتُجز أو أسيء إلى آلاف المهاجرين على طول طرق التهريب من القرن الأفريقي إلى الخليج.

6. إمكانيات الوصول: لم يتمكن المزيد من الناس من تلقي المساعدة بسبب قيود الوصول للمساعدات الإنسانية

بعد تغيير السلطة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعافي من الكوارث في منتصف عام 2019، فرض الحوثيون تدابير وصول أكثر تقييدًا على العاملين في المجال الإنساني، مما دفع المجتمع الدولي إلى التراجع عن البرامج وتعليقها مؤقتًا. القيود المفروضة على الوصول (بالتدخل في البرامج، وفرض قيود على التحركات، والتأخير في الاتفاقات الفرعية) حالت دون مساعدة 8.3 مليون شخص - 35٪ من جميع المحتاجين - غالبيتهم في الشمال. كما فرضت السلطات قيودًا صارمة على التقييم وجمع البيانات، مما جعل من الصعب على وكالات المعونة فهم الاحتياجات المطلوبة.

هل يمكن لإتفاقات السلام اليمنية أن تستمر في عام 2020، أم أننا سنرى عودة إلى العنف والنزوح؟

أدى القتال في مأرب وصنعاء والجوف والحديدة وعدن في الأشهر الأولى من عام 2020 إلى ضعف الثقة في اتفاقات السلام اليمنية. أعلنت الحكومة اليمنية انسحابها من لجنة مراقبة وقف إطلاق النار في الحديدة. توقف تنفيذ اتفاقية الرياض. هل سيشهد عام 2020 عودة إلى مستويات العنف والنزوح التي لم نرها منذ الهجوم على الحديدة في منتصف 2018؟

هل سينسحب المجتمع الإنساني من شمال اليمن؟

يواصل الحوثيون تقييد وصول المساعدات الإنسانية، مما يجعل المنظمات الإنسانية غير قادرة على تقديم المساعدات. في فبراير 2020، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستوقف التمويل ما لم يسمح الحوثيون بإمكانيات وصول أكبر، مما أدى إلى تقليص حجم بعض البرامج. إنّ المنظمات غير الحكومية التي تشعر بالقلق إزاء قدرتها على الامتثال لذلك والعمل وفقا للمبادئ الإنسانية تقوم بتحويل برامجها للمحافظات الجنوبية. ومع ذلك، الجنوب له تحدياته الخاصة. بدأت وزارة التخطيط في عدن في تطبيق إجراءاتها التقييدية الخاصة، والجنوب موطن لمجموعة مربكة من الجماعات المسلحة.

فهل ينهار الريال في عام 2020 مسببا ارتفاعا أسعار المواد الغذائية والسلع؟

يعتمد الحوثيون والحكومة اليمنية على التمويل الخارجي. تعتمد الحكومة اليمنية على تمويل سعودي بقيمة 2.2 مليار دولار والذي لم يتم تجديده لعام 2020. يعتمد الحوثيون على المساعدات الخارجية والتحويلات. وقد تؤدي الانخفاضات الحادة في أي من هذه المصادر إلى أن يفقد الريال أكثر من نصف قيمته، مما يدفع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية إلى أن تكون أبعد من متناول اليمنيين العاديين. (راجع محركات تقييم قدرات المشروعات ACAPS تقرير عدم استقرار العملات).

هل يدفع الإنهيار الاقتصادي ونقص الخدمات اليمنيين إلى العوائد غير المستدامة؟

بعد خمس سنوات من الصراع والنزوح المتكرر، استنفد النازحون داخليًا مدخراتهم ويكافحون من أجل العثور على وظائف. نزح المزيد من اليمنيين لأنهم لا يستطيعون دفع الإيجار أو بسبب نقص الخدمات. يقلق العاملون في المجال الإنساني من أن اليأس الاقتصادي قد يجبر النازحين على العودة قبل الأوان إلى مناطق غير آمنة، أو المناطق التي لا تستطيع إعانتهم.

هل يستطيع النظام الصحي في اليمن النجاة من كوفيد-19؟

فقط 51٪ من المراكز الصحية تعمل بكامل طاقتها في اليمن. تتمتع الدولة بقدرة محدودة على اختبار وعلاج المرضى، وهي تتعامل بالفعل مع تفشي للأمراض الصحية الكبرى (الكوليرا / الإسهال المائي الحاد، الديفتريا). هل يمكن أن تطغى جائحة كوفيد-19 على الخدمات الصحية، مما يؤدي إلى وقوع خسائر بين مرضى كوفيد-19 وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى رعاية صحية؟ أقرأ تقرير ACAPS لتقييم مخاطر كوفيد-19 من هنا.

هل سيتمكن العاملون في المجال الإنساني من الوصول إلى الفئات الضعيفة للغاية في اليمن؟

يؤدي عدم الوصول إلى المساعدات والخدمات إلى مستويات عالية من الاحتياجات والضعف، لا سيما بين المهمشين والنازحين الضعفاء والمهاجرين والنساء والأطفال. تبلغ الجهات الفعالة في الحماية عن احتياجات ماسة بين قطاعات من السكان المهمشين بسبب محدودية تقديم الخدمات في المناطق التي يصعب الوصول إليها ومناطق الصراعات وذات الوضع الاجتماعي المنخفض وذات التوترات الطائفية. من المرجح أن يزداد تدهور الوصول إلى الخدمات في عام 2020 بسبب النزاع والقيود المفروضة على العمليات الإنسانية. هل سيجد العاملون في المجال الإنساني طرقًا مبتكرة لاستهداف والوصول إلى الفئات الضعيفة للحيلولة دون استبعادهم؟

هل يمكننا الحصول على المزيج الصحيح من نهج المساعدات للتعامل مع الاحتياجات الإنسانية العاجلة والمساعدة على تحسين الوظائف والخدمات خلال الصراع الذي طال أمده في اليمن؟

اليمن هو أزمة مزدوجة. لم تشهد أجزاء من البلاد (ولا سيما الشرق) صراعًا لسنوات عديدة، إن لم يكن على الإطلاق. تحتاج هذه المناطق إلى دعم إنمائي مستدام لتعزيز الوظائف والخدمات. تحتاج مناطق أخرى إلى دعم إنساني مستمر لمعالجة آثار النزاع والنزوح. يحتاج مجتمع المساعدات إلى إيجاد التوازن الصحيح بين التنمية والبرامج الإنسانية وأن يظل مرناً للتكيف مع تغير السياق في مختلف المناطق. يمكن أن تجعل إغراءات تحويل التمويل إلى كوفيد-19 هذا الأمر أكثر صعوبة في عام 2020.

أقرأ تقارير المخاطر والسيناريوهات الخاصة بـ ACAPS لمعرفة المزيد.

المنهجية

طور هذا المنتج بواسطة مؤسسة تقييم قدرات المشروعات الإنسانية ACAPS من خلال

- رصد يومي لوسائل الإعلام ومصادر التواصل الاجتماعي الناطقة باللغتين العربية والإنجليزية طوال عام 2019
- مراجعة البيانات الثانوية للوثائق الرئيسية باللغتين العربية والإنجليزية
- تحليل البيانات الرئيسية حول الصراع والاقتصاد والنزوح والأسعار والواردات ووصول المساعدات الإنسانية
- تحليل مشترك بواسطة 39 خبيرًا من 21 منظمة لتشكيل واختبار النتائج في هذا التقرير.

راجع مجموعة البيانات الأساسية وقاعدة البيانات الوصفية لـ ACAPS.

شكر وتقدير

نود في ACAPS أن نشكر 39 خبيراً في المجال الإنساني والاقتصادي والإنمائي والسياسي الذين ساعدوا في تشكيل الأفكار هذا التقرير. أي أخطاء تخص ACAPS فقط.

هل ترى أيّة أخطاء؟ هل تريد تقديم تعليقات أو معرفة المزيد؟ اتصل بنا علىyahinfo@acaps.org

الملخص التنفيذي

بعد خمس سنوات من الصراع بين الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، أدت جهود السلام في عام 2019 إلى خفض عدد الضحايا من المدنيين والنازحين في اليمن. انخفضت الضربات الجوية بشكل كبير في النصف الثاني من العام وانخفضت الخسائر في صفوف المدنيين بنسبة 34 ٪ مقارنة بعام 2018. ومع ذلك، ظلت الاحتياجات الإنسانية عالية، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا.

أصبحت الحرب الاقتصادية هي المحرك الرئيسي للاحتياجات في اليمن في 2019. تصارع المؤثرون السياسيون للسيطرة على عائدات الاستيراد الرئيسية والعملة الصعبة، مما أدى إلى نقص الوقود، وارتفاع أسعار الوقود بنسبة تصل إلى 60 ٪، وتعطل خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي. واصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها البطيء المستمر للسنة الخامسة على التوالي، لتصل إلى مستويات مضاعفة عما كانت عليه قبل الصراع. يكافح اليمنيون لمواجهة التكاليف المتزايدة مع نضوب مواردهم وخفض سوق العمل إلى النصف خلال سنوات الصراع. أصبح اليمنيون يعتمدون بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية والتحويلات.

ازداد تدهور وصول المساعدات الإنسانية في عام 2019. اليمنيون عالقون وسط صراع على السلطة، حيث تحاول أطراف النزاع السيطرة على المساعدات الإنسانية واستغلالها. أصبحت الظروف التشغيلية للعاملين في المجال الإنساني مقيدة للغاية في الشمال وبدرجة أقل تدهورت في الجنوب، مما حال دون وصول المساعدة إلى ما يصل إلى 8.3 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد - ما يقرب من 35 ٪ من جميع المحتاجين.

مع انخفاض فرص الحصول على دخل والموارد المستنفدة، يواجه اليمنيون ظروفًا معيشية متزايدة الصعوبة. النازحون والمهاجرون و "الشماليون" في الجنوب والنساء والأطفال يتحملون أسوأ عواقب الأزمة التي طال أمدها. آليات التكيف السلبية مثل زواج الأطفال أو تجنيد الأطفال آخذة في الازدياد. تجد المجتمعات التي كانت في السابق المصدر الرئيسي للدعم صعوبة أكبر في دعم النازحين الداخليين المعرضين للخطر. تؤدي المنافسة على الموارد المستنفدة إلى زيادة التوترات داخل المجتمعات. يتم استبعاد الفئات الضعيفة الرئيسية بشكل متزايد من المساعدات والخدمات، وفقًا للجهات الفعالة في مجال الحماية.

استمر النزوح، على الرغم من أنه أقل بكثير مما كان عليه في بداية عام 2019، في التأثير على آلاف الأشخاص كل شهر. على الرغم من أن عدد الضربات الجوية انخفض بشكل حاد، إلا أن عدد القصف وحوادث التفجير زادت. كان لهذه الأسلحة تأثير أكبر على المدنيين، وخاصة الأطفال. يمكن أن يؤدي النزاع المتجدد لارتفاع عدد الضحايا من المدنيين والنزوح والإنهيار الاقتصادي بشكل حاد مرة أخرى في عام 2020.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم ملخص للاتجاهات الرئيسية التي أثرت على الوضع الإنساني في عام 2019، والاتجاهات الرئيسية التي يجب مراقبتها في عام 2020، لدعم التخطيط للمساعدات الإنسانية.

قلصت محادثات السلام الخسائر بين المدنيين والنازحين، لكن هذه المكاسب يمكن أن تنقلب بسهولة

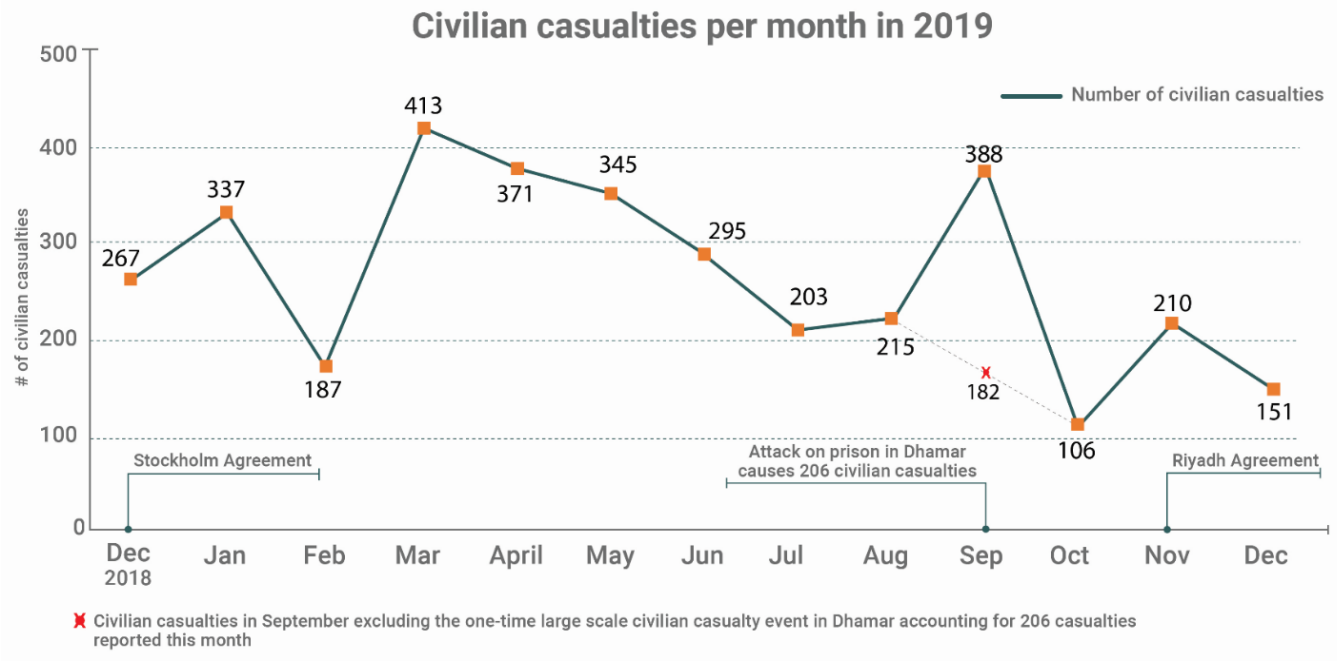

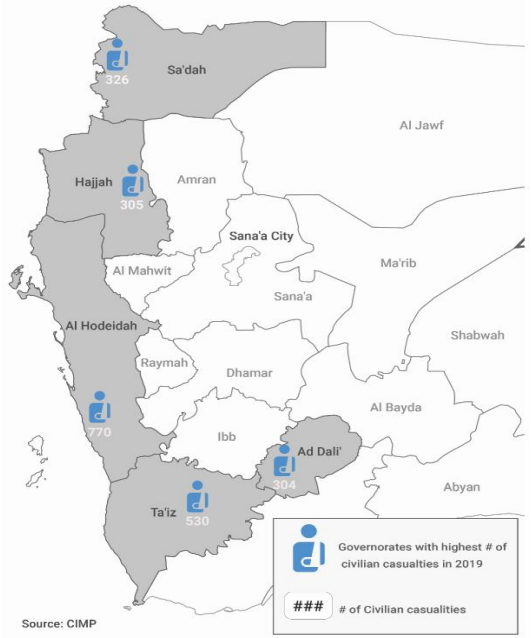

البضائع (OCHA 13/11/2017). كما ساهمت الاتفاقية في انخفاض الخسائر من المدنيين بنسبة 50٪ في الربع الأول من عام 2019 مقارنة بالربع السابق. على الرغم من عدم تنفيذ معظم عناصر الاتفاق اتفقت أطراف النزاع على إنشاء خمس نقاط مراقبة حول مدينة الحديدة في أكتوبر 2019. أدى هذا إلى انخفاض بنسبة 80٪ في عدد الحوادث الأمنية في المدينة ووصل إلى أدنى مستوى من حوادث النزاع التي تؤثر على المدنيين في عامين على الأقل (CIMP 2019/12/31).

مع ذلك استمرت الحديدة في كونها أخطر محافظة على المدنيين مسجلة 24٪ من جميع الضحايا المدنيين على مستوى الدولة في عام 2019. تم الاطلاع على العديد من انتهاكات وقف إطلاق النار في عام 2019 من قبل طرفي النزاع (الشرق الأوسط 2019/12/16 ، مذكرة 2019/10/10).

ساعدت اتفاقية الرياض على إنهاء القتال بين الحكومة المعترف بها دوليا الإيراني والمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن وأبين وشبوة بعد تصعيد في أغسطس 2019. ومع ذلك لم يتم تنفيذ الاتفاقية ولم يتم حل المسائل الرئيسية - استقلال الجنوب وتهميش الناس من شمال اليمن والسيطرة على الحكم المحلي-. تواصلت الاشتباكات المتقطعة بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية في محافظتي أبين وشبوة وأعلن المجلس الانتقالي الجنوبي أنه سيطبق الحكم الذاتي الجنوبي في أبريل 2020. رفض معظم المحافظين الجنوبيين الإعلان (OHCHR 10/09/2019)، تقرير مجلس الأمن 2019 / 08/30 ، ACAPS 16/8/2019 ، الجزيرة 2020/04/26.

أعلن الحوثيون والمملكة العربية السعودية علناً أنهم بدأوا المحادثات في سبتمبر 2019 بعد قرار الحوثيين وقف الهجمات الصاروخية على أراضي السعودية (على الرغم من وجود اتصال غير رسمي منذ بداية النزاع). قلل الإعلان من عدد

ماذا حدث في عام 2019؟

انخفضت الضربات الجوية وإصابات المدنيين والنزوح بشكل كبير في عام 2019، ويرجع ذلك لحد كبير إلى مفاوضات السلام المستمرة. ومع ذلك، لا يزال عام 2019 يسجل ثاني أكبر عدد من الوفيات المرتبطة بالنزاع منذ عام 2015، واستمر القتال البري على طول معظم الخطوط الأمامية، وتعثرت اتفاقات السلام في التنفيذ (IOM 22/12/2019, YDP 2019/12/31, CIMP 31/12/2019, ACLED 31/12/2019).

في عام 2019 انخفضت الغارات الجوية بنسبة 65٪ والخسائر المدنية بنسبة 34٪ والنزوح بأكثر من 40٪ مقارنة بعام 2018. هذه الانخفاضات منسوبة على النطاق الواسع إلى اتفاقية ستوكهولم الموقعة في ديسمبر 2018 والتي أدخلت وقفًا لإطلاق النار في الحديدة؛ اتفاقية الرياض الموقعة في نوفمبر 2019 لإنهاء الصراع بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي (STC) في المحافظات الجنوبية و محادثات غير رسمية بين الحوثيين والمملكة العربية السعودية والتي تم الإعلان عنها علنًا في سبتمبر 2019 بعد فترة من الغارات الجوية المتزايدة وهجمات الحوثيين على أراضي السعودية (IOM 22/12/2019, YDP 31/12/2019, CIMP 31/12/2019).

نجحت اتفاقية ستوكهولم في تجنب هجوم كارثي محتمل على مدينة الحديدة وموانئها الهامة التي تؤمن ما يقارب 80 ٪ من الضروريات لليمن

اتجاهات الصراع المتبعة عام 2020
تجدد الصراع مع فشل اتفاقيات السلام

أدى تجدد القتال في مأرب وصنعاء والجوف والحديدة وعدن في الأشهر الأولى من عام 2020 إلى انخفاض الثقة في المفاوضات السياسية في اليمن. انسحبت الحكومة المعترفة دوليًا (IRG) علنا من لجنة مراقبة وقف إطلاق النار في الحديدة في مارس 2020. أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي حكمه الذاتي في الجنوب مما أثار تساؤلات جادة حول مستقبل اتفاقية الرياض. من المحتمل تجدد القتال على جميع الجبهات الرئيسية مما يزيد من عدد الغارات الجوية وخسائر المدنيين والنزوح.

من المحتمل نسبيا أن يتجدد القتال حول الحديدة وعدن بسبب هشاشة اتفاقيتي ستوكهولم والرياض وعدد كبير من الجماعات المسلحة القوية في هذه المناطق. قام طارق صالح بتعزيز نفوذه العسكري والسياسي في الحديدة. صالح هو القائد الوحيد الذي تمتع بدعم سياسي وعسكري ومالي بلا هوادة من كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (مركز صنعاء 2020/01/30). في الجنوب من المحتمل أن يزداد الصراع بين شركة الاتصالات السعودية والحكومة المعترف بها دوليًا (IRG) مع توقف اتفاق الرياض.

وقف إطلاق نار مؤقتا بسبب كوفيد-19

تم الإعلان عن أول حالة كوفيد -19 في اليمن فى 10 أبريل/ نيسان في منطقة الشحر بمحافظة حضرموت. كما فى 7 مايو 2020 أعلن عن حالات جديدة لكوفيد-19 في جميع أنحاء اليمن، وحذرت الأمم المتحدة من إمكانية تداول الحالات دون اكتشافها داخل المجتمعات. في ضوء التأثير الكارثي المحتمل لتفشى الوباء على النظام الصحي في اليمن، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة. أعلن التحالف بقيادة السعودية وقفًا مؤقتًا لإطلاق النار في 9 أبريل 2019. ومع ذلك استمر الصراع بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا (IRG) في مأرب والضالع والجوف. المعلقون متشائمون حاليًا حول إمكانية تطوير وقف إطلاق النار لكوفيد-19 إلى اتفاقية سلام دائمة.

تقدم الحوثي إلى مأرب والجوف

منذ بداية عام 2020 تزايد العنف في محافظات صنعاء ومأرب والجوف. في أوائل أبريل 2020 تقدمت قوات الحوثي إلى محافظة مأرب إلى الشرق. فتح هذا جبهة جديدة والتي يمكن بنجاحها أن تحول توازن القوة نحو الحوثيين اكثر. المزيد من الاقتتال الواسع النطاق في مدينة مأرب وحولها سيزيد بشكل كبير من الاحتياجات الإنسانية في محافظة تستضيف بالفعل أكثر من 750000 نازح. ويزيد القتال في مأرب من مخاطر ازدياد عمليات النزوح لما يصل إلى 500000 شخص ويمنع وصول المساعدات الإنسانية مع قطع الطرق الرئيسية إلى المحافظة. من المحتمل أن يؤدي استيلاء الحوثيين على مأرب إلى تفاقم الصراع مع الحكومة والقوات السعودية. اقرأ موجز بيان إكابس (ACAPS) حول نزاع مأرب.

الغارات الجوية في اليمن وهجمات الصواريخ الحوثية على السعودية. انخفضت الغارات الجوية بنسبة 55٪ في الربع الأخير من عام 2019 مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة وانخفضت الخسائر بين المدنيين بسبب الغارات الجوية بنسبة 95٪. لم يتم الابلاغ عن أي هجمات صاروخية للحوثيين على الأراضي السعودية في الربع الأخير من 2019 (YDP 2019/12/31).

من سوء الحظ هذه المكاسب هشة ومن الممكن خسارتها. توقف تنفيذ جميع عمليات السلام قرب نهاية العام وتدهورت في أوائل عام 2020. على الرغم من انخفاض بعض مؤشرات النزاع في عام 2019 استمرت الخسائر أو الإصابات لأكثر من 100 مدني ونزوح الآلاف من الأشخاص كل شهر من عام 2019.

ماذا يعني ذلك للعمل الإنساني؟

كان النزاع والنزوح المرتبط به محركين رئيسيين للاحتياجات في اليمن في الماضي ويمكن أن يشهد ارتفاعًا سريعًا في الاحتياجات الإنسانية. ساعدت عمليات السلام على تقليل شدة الصراع في اليمن خاصة في تخفيض عدد الضربات الجوية. مع توقف مفاوضات السلام يتوقع تجدد القتال على الجبهات الرئيسية. سيؤثر النزاع المتجدد بشكل خاص على الأشخاص الذين نزحوا بالفعل في الماضي. هم أكثر عرضة للاعتماد على المساعدة الإنسانية ويجبرون على اللجوء إلى آليات سلبية للتأقلم.

هناك خطر معتدل من فشل اتفاقيتي ستوكهولم والرياض، يمكن للخطر أن يفاقم النزاع ويقلل من وصول المساعدات الإنسانية واستيرادها. تم الابلاغ عن اشتباكات في الحديدة وعدن في أوائل عام 2020. من الممكن أن يؤدي الاقتتال الشديد إلى تعطيل عمل الموانئ الرئيسية في اليمن - عدن والحديدة - مؤديا إلى نقص السلع الأساسية. من الممكن أن يكون وصول الأشخاص الذين يعيشون في مناطق تحت سيطرة الحوثيين أكثر صعوبة. يكافح العاملون في المجال الإنساني بالفعل للوصول إلى الأشخاص بالقرب من خطوط المواجهة في الشمال حيث أن الحوثيين لا يريدون السماح للجهات الفاعلة الدولية بالعمل في مناطق النزاع النشطة.

مع استمرار النزاع يتعرض اليمن للانقسام بشكل متزايد. تفرض القوات المحلية التي تخدم العديد من الجهات الفاعلة سيطرة متزايدة على مناطقها المحلية. يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى إدارة مجموعة من العلاقات المعقدة مع الجماعات المسلحة المختلفة للوصول إلى اليمنيين المحتاجين. إن حقيقة كون أكبر مانحي المساعدة في اليمن كلهم أطراف في النزاع يجعل من الصعب على العاملين في المجال الإنساني الحفاظ على حيادهم.

الأحداث الرئيسية

أكتوبر 2018 - تم تقديم قرار 75 لأول مرة

مارس 2019 - يضع الحوثيون قيودًا على البنوك ومستوردي المواد الغذائية الذين يتعاملون مع خطابات اعتماد الحكومة المعترف بها دوليًا (IRG)

مارس / أبريل 2019 - أدى التنافس على عائدات الوقود بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليًا (IRG) إلى أزمة في الوقود

يونيو 2019 - الحكومة المعترف بها دوليًا (IRG) حظرت استيراد الوقود من الموانئ العمانية والعراقية وكذلك ميناء الحمرية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

يوليو 2019 - تم تقديم القرار 49

سبتمبر 2019 - أدت المنافسة على عائدات الوقود بين الحوثيين والحكومة المعترف بها دوليا إلى أزمة وقود ثانية وضغوط دولية على الحكومة المعترف بها دوليا لتقليل القيود

ديسمبر 2019 - فرض الحوثيون حظرا على الأوراق النقدية الجديدة في الشمال و فرضوا استخدام عملتهم الإلكترونية (الريال الإلكتروني) لمكافحة نقص السيولة النقدية

أصبحت الحرب الاقتصادية محركا أساسيا للاحتياجات

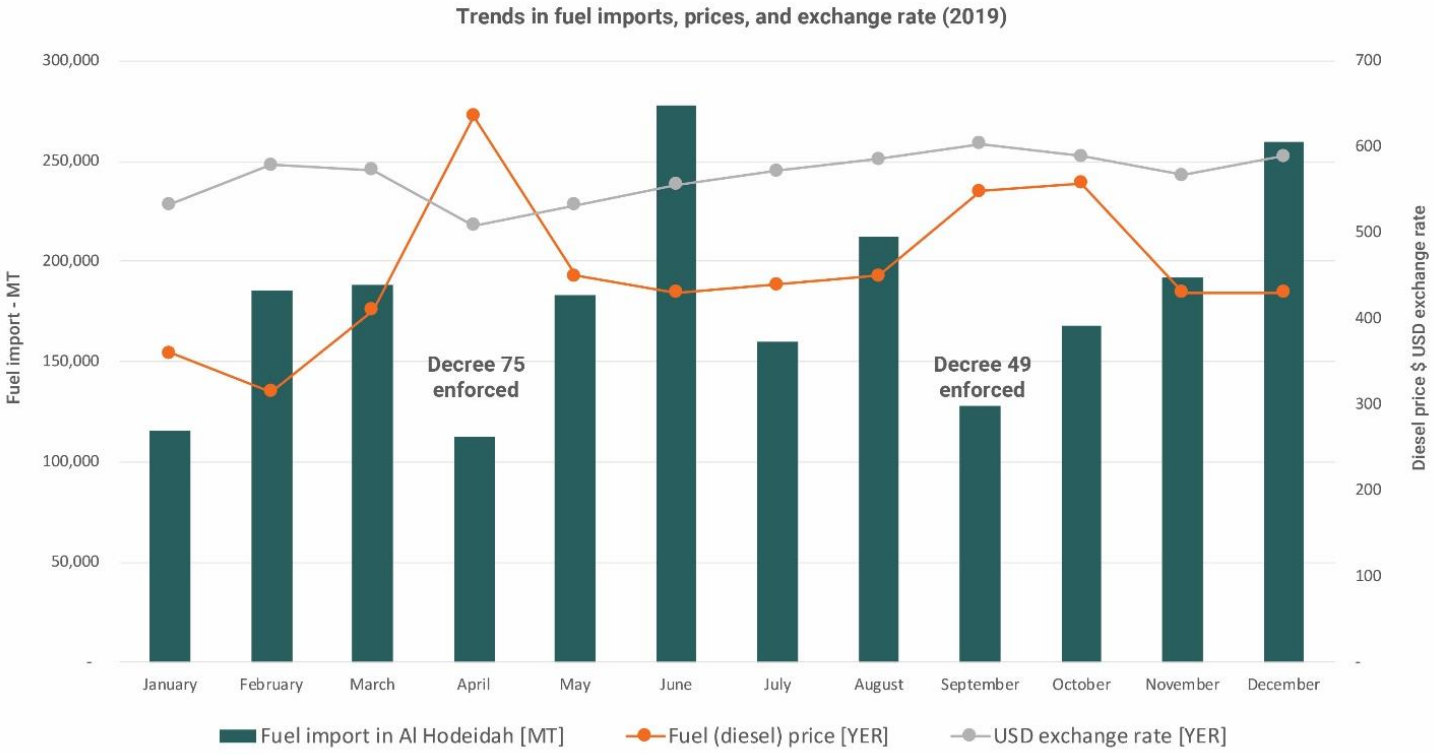

Source: UNVIM, WFP-VAM 2019 and World Bank Data

يحاولان تنظيمهما أو إرغامهما على الخضوع (ACAPS 29 يناير 2020 ، مناقشات ACAPS مع الجهات الفاعلة التشغيلية (2020/08/4).

أدت المنافسة على التنظيم والضرائب على واردات الوقود إلى أزمات الوقود في أبريل وسبتمبر 2019. أثارت كلتا الأزمتين ارتفاعاً بنسبة 60٪ في الأسعار ونقصاً في الوقود مما أدى إلى تعطيل خدمات الصحة والمياه و التطهير لعدة أسابيع . في سبتمبر 2019 مُنع مستوردوا الوقود من التقدم من منطقة سيطرة التحالف إلى ميناء الحديدة بسبب مشكلات تتعلق بالامتثال للقرارين 75 و 49. يتطلب القرار 49 من مستوردي الوقود دفع الضرائب والرسوم الجمركية للبنك المركزي في عدن. يتطلب القرار 75 من مستوردي الوقود تقديم الطلبات إلى اللجنة الاقتصادية في عدن والعمل مع القطاع المصرفي الرسمي. وضع الحوثيون ضغطًا كبيرًا على التجار حتى لا يلتزموا باللوائح معتبرين أنها تهديد لسيطرتهم على مصدر مهم للسلع والدخل. في 10 سبتمبر2019، تراكمت عشر ناقلات للنفط تحمل 16300 طن متري من الوقود قبالة ميناء الحديدة مع إلقاء اللوم على كلا الجانبين للأزمة. وقفزت أسعار الوقود بنسبة 60٪ و أخذت تغلق خدمات الكهرباء والمياه والتطهير والخدمات الصحية التي تعتمد بشدة على الوقود المستورد في التشغيل. في منتصف أكتوبر وافقت الحكومة المعترف بها دوليا والحوثيون على حل مؤقت يسمح للمستوردين بدفع الضرائب للفرع

ماذا حدث في 2019؟

على الرغم من أن عام 2019 شهد انخفاضًا في الصراع، واصل الاقتصاد انحداره البطيء والمطرد للعام الخامس على التوالي مع وصول الأسعار إلى مستويات ما قبل الصراع المزدوجة . أدت الحرب الاقتصادية بين الحكومة المعترف بها دوليًا (IRG) وأنصار الله (الحوثيين) إلى نقص الوقود وارتفاع الأسعار بنسبة تصل إلى 60 ٪ مقارنة بعام 2018. احتاج أكثر من نصف اليمنيين إلى مساعدات غذائية وسبل كسب العيش في 2019 (البنك الدولي 2020/04/9 ، ACAPS 2020/04، WFP VAM 02/2020)

ركزت الحرب الاقتصادية على مجالين: السيطرة على واردات الوقود والتحكم في العملة. استخدمت الحكومة المعترف بها دوليا خطابات اعتماد (مدعومة بمبلغ 2.2 بليون دولار بالتمويل السعودي) لإقراض المستوردين بأسعار مدعومة وحثهم على الامتثال للوائح الحكومة المعترف بها دوليا. استخدم الحوثيون الإكراه للضغط على الشركات لعدم الامتثال للوائح الحكومة اليمنية. وجد مجتمع الأعمال اليمني معظمهم في الشمال أنفسهم معلقين بين شكلين يفرضان سياسات اقتصادية متنافسة و

الاتجاهات الاقتصادية الواجب اتباعها في عام 2020

يخاطر الريال اليمني بمزيد من الانخفاض، مما يكون سببا فى زيادة أسعار المواد الغذائية

يعتمد الحوثيون والحكومة اليمنية بشكل كبير على التمويل الخارجي للحفاظ على استقرار نقدي ومالي واقتصادي هش. تعتمد اليمن على تدفق العملات الأجنبية من الدعم السعودي (2.2 بليون دولار في 2019، بالإضافة إلى حوالي 100 مليون دولار شهريًا في الإنفاق العسكري)، وتمويل المساعدات (ربما حوالي 2.5 بليون دولار يتدفق منها فى اليمن) والتحويلات (3 إلى 7 بليون دولار سنويًا)، وصادرات النفط الخام من مأرب وحضرموت (إنتاج وتصدير النفط الخام لم يعودوا بعد إلى مستويات ما قبل الصراع). يواجه كل من هذه المصادر الممولة مخاطر انخفاض قوية لعام 2020 (مركز صنعاء 2020/04/06).

علقت الولايات المتحدة بالفعل مساعدتها فى شمال اليمن في عام 2020 احتجاجا على القيود المفروضة على الوصول من الحوثيين. يؤدى كوفيد-19 إلى خفض تدفقات التحويلات إلى اليمن. شهدت حرب أسعار الوقود بين السعودية وروسيا، التي بدأت في مارس 2020، انخفاضًا عالميًا في الأسعار مما سيقلل من الإيرادات التصديرية لليمن من النفط الخام. يمكن أن ينهار الريال الإلكتروني أيضًا في الشمال مما يؤدي إلى تضخم الأسعار. في أسوأ الأحوال، يمكن أن يفقد الريال نصف قيمته، مما يؤدي إلى مضاعفة أخرى في أسعار السلع الأساسية. سيوفر تخفيف أعباء الديون الصادر عن صندوق النقد الدولي في 13 أبريل 2020 بعض المساعدة، ولكن من غير المحتمل ان يكون كافيًا بمفرده لوقف الانحدار (ACAPS سيناريوهات ACAPS الاقتصادية - المقرر صدوره في مايو 2020 ، 2020/01/29).

اقرأ تقرير مخاطر ACAPS لمعرفة المزيد.

أدت المنافسة للسيطرة على العملة الصعبة وفرض السياسة النقدية إلى انخفاض قيمة العملة وزيادة الأسعار في عام 2019. كان الريال أكثر استقرارا من العام السابق. شهد التنافس على العملة الثقيلة بين مستوردي الوقود ارتفاع الريال لفترة وجيزة إلى 850 ريال يمني للدولار في سبتمبر 2018، ارتفاعًا من 250 ريال يمني قبل النزاع. على أي حال، استمر الريال في الانخفاض ببطء وثبات طوال عام 2019، وانخفض من 533 ريال يمني في يناير إلى 589 ريال يمني في ديسمبر 2019، مما رفع الأسعار بنسبة 3٪ للوصول إلى مستويات مضاعفة مقارنة بما قبل الصراع (ACAPS مجموعة البيانات لخمس سنوات مايو 2020 ،2025/09/25).

في ديسمبر 2019، بعد 18 شهرًا من القيود، أعلنت حركة أنصار الله -الحوثية- حظراً كاملاً على أوراق الريال الصادرة حديثًا والتي طبعها البنك المركزي اليمني في عدن. قدمت حركة أنصار الله اقتراحا لتداول أوراق الريال الجديدة بعملتها الإلكترونية- الريال الإلكتروني- لكن الخبراء يشككون في استقرارية هذه العملة. انقسمت السياسة النقدية الآن بشكل فعال بين الشمال والجنوب ، حيث تم تداول الريال اليمني بحوالي 60 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي في الجنوب أقل من الشمال في الربع الأول من عام 2020. وهذا يجعل تقديم سياسات متماسكة لتثبيت الاسعار غاية في الصعوبة. يواجه الشمال أيضًا نقصًا في الأوراق النقدية مما يسبب صعوبة فى دفع أجور الموظفين وإجراء الأعمال اليومية (مركز صنعاء 2020/01/21).

ماذا يعني ذلك للعمل الإنساني؟

اصبحت الحرب الاقتصادية هي المحرك الرئيسي للاحتياجات في اليمن. في عام 2014، وقع 48٪ من السكان تحت خط الفقر، 75٪ منهم من سكان الريف و 25٪ من المناطق الحضرية. بعد خمس سنوات من الصراع، قدر البنك الدولي أن ما بين 71-78٪ من السكان اليمنيين (بقدر أدنى 21 مليون شخص) قد أصبحوا تحت خط الفقر في نهاية عام 2019. سيكون للانخفاض المفاجئ للريال اليمني وما يترتب عليه من تضخم أثر مباشر وسلبي على جميع من هم تحت خط الفقر او حوله (البنك الدولي 2020/04/9، ACAPS 04/2020، البنك الدولي 2020/03/30) .

إن محاولات أطراف النزاع للسيطرة على الواردات والإيرادات تجعل من الصعب على الوكالات الإنسانية مواجهة الاحتيال والتبديد والتحويل. إن الانقسام في السياسة النقدية بين الشمال والجنوب يجعل الأمر أكثر تكلفة وتعقيدًا بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني للعمل فى الخطوط الأمامية للصراع. تفرض البنوك ومحلات الصرافة الآن رسومًا تبلغ حوالي 10٪ على التحويلات بين حركة أنصار الله والمناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية في اليمن (مركز صنعاء 2020/01/21).

من المحتمل، أن ينخفض الريال أكثر بسبب الركود في جميع أنحاء البلاد . القيود الجديدة التي تقلل من وصول اليمنيين إلى الدخل (الرواتب أو الحوالات)، أو تزيد من تكاليف الاستيراد، أو تقلل من إيرادات الأعمال، ستضعف الريال أكثر. وهذا يزيد من تكلفة العمليات الإنسانية داخل البلاد، ويقلل قيمة المساعدة النقدية التي يتم تقديمها إلى المستفيدين ويزيد من توسيع قائمة الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات للنجاة.

تحتاج وكالات الامداد إلى مراقبة أسعار الصرف بعناية خلال أوقات عدم استقرار العملة. قدر مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية أنه بين يناير وأغسطس 2017، حصل أحد البنوك الرئيسية المستخدمة في الأنشطة النقدية الإنسانية في اليمن على ما يقرب من 80 مليون دولار بسبب تحكيم العملة. كان الريال أكثر استقرارًا في عام 2019، لكن يمكن ان يتغير ذلك ويجب على العاملين في المجال الإنساني أن يكونوا مستعدين للتكيف (مركز صنعاء 2017/09/6، ACAPS 29 يناير 2020).

اعداد متزايدة من اليمنين اضحت غير قادرة على الحصول على مساعدات بسبب القيود المفروضة على الوصول

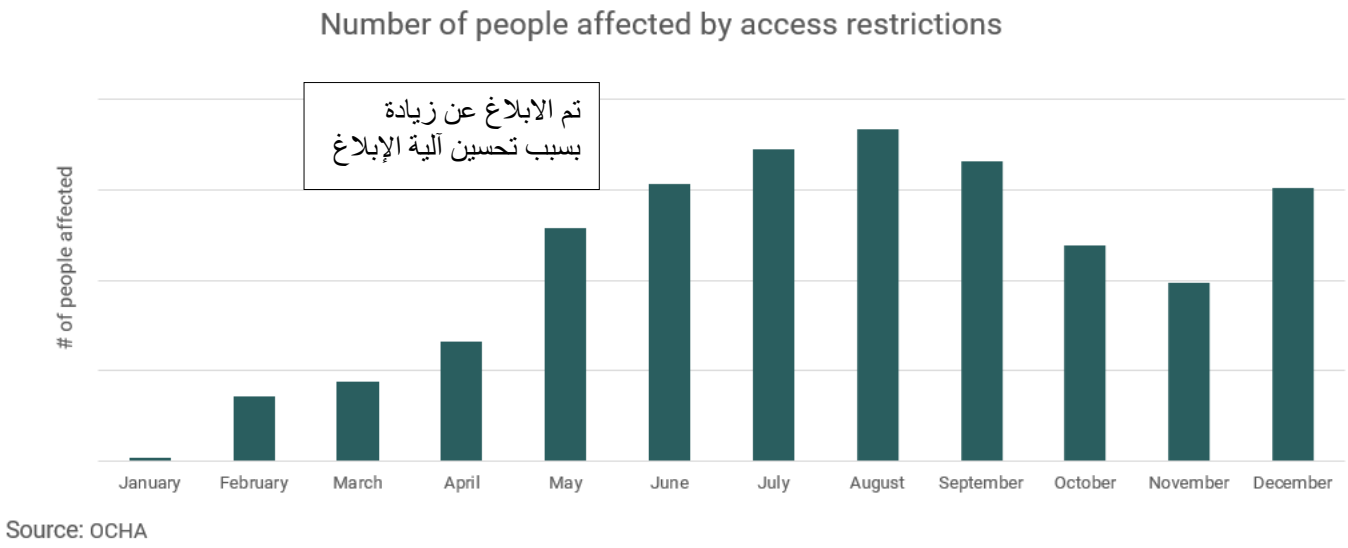

لماذا هي مهمة؟

القيود المفروضة على العمليات الإنسانية هي العائق الرئيسي لدعم اليمنيين الضعفاء في عام 2019. أصبحت الظروف التشغيلية للعاملين في المجال الإنساني مقيدة للغاية في شمال اليمن وبدرجة أقل تدهورت في الجنوب، مما أثر على وصول المساعدة إلى ما يصل إلى 8.3 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد - ما يقرب من 35٪ من جميع المحتاجين (OCHA 2020/04/22).

في عام 2019، حاول الحوثيون بسط سيطرتهم على المساعدات الإنسانية واستغلالها في بعض الأحيان. بدأت الجهات الفاعلة الإنسانية في الإبلاغ عن القيود المتزايدة بعد تغيير القيادة في الوكالة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية (NAMCHA) وسط عام 2019. أبلغت الوكالات عن تدخل في الأنشطة (بما في ذلك زيادة الضرائب، وتحويل المساعدات، والعبث بتسجيل المستفيدين)، والقيود الصارمة على الحركة (نقاط التفتيش، وتأخير/ رفض تصاريح السفر المختلفة)، والتأخير في الموافقات على المشروع (OCHA 22/04/2020).

في مايو 2019، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن تعليق مؤقت لتوزيع الغذاء في صنعاء احتجاجًا على القيود المفروضة على تجريب نظام التسجيل والاستهداف البيومتري. على الرغم من توصل سلطات الحوثيين وبرنامج الأغذية العالمي الى تسوية واستئناف عمليات التوزيع في أغسطس/ آب الآخر، فإن معظم أحكام الاتفاق لم يتم تنفيذها حتى الآن. في أكتوبر 2019، كتب منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية لليمن إلى رئيس وزراء الحوثي يطلب رفع القيود على الاتفاقات المبدئية، والموافقات على المشروع، واستقلالية العمليات، والحركة، والتقييمات. أعلن الحوثيون أن نامشا/NAMCHA سيتم اعادة تنظيمها الى المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي (SCMCHA)، وتبقى تحت قيادة عبد المحسن طاووس. فرض مركز SCMCHA على الفور قيودًا جديدة على العاملين في المجال الإنساني وأطلق حملة إعلامية ضد المنظمات الإنسانية (مركز صنعاء 2019/12/16).

في الجنوب، كافحت الوكالات الإنسانية للوصول إلى المجتمعات بسبب عدم الاستقرار السياسي، خاصة بعد الصراع بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحكومة المعترف بها دوليا/ IRG في أغسطس 2019. أجبر العاملون في المجال الإنساني على العمل مع عدد متزايد من أصحاب المصلحة السياسيين والعسكريين لتأمين الموافقات والتفاوض للوصول. في النصف الثاني من عام 2019، بدأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الجنوب بفرض المزيد من القيود على العمليات الإنسانية، وكثيراً ما كانت تكرر نفس السياسات من الشمال. ومع ذلك، لم تكن محاولات السيطرة على وصول المساعدات الإنسانية في الجنوب واسعة الانتشار أو مؤسسية كما هو الحال في الشمال (مناقشات ACAPS مع الجهات الفاعلة التنفيذية 2020/03).

نشر القادة السياسيون والدينيون المزيد من الرسائل المضادة للمنظمات الانسانية في عام 2019، مما أدى إلى رد فعل عنيف ضد العاملين في المجال الإنساني. استهدفت المنظمات الإنسانية في الضالع، جنوب اليمن بهجمات عنيفة في ديسمبر

توجهات الوصول للمتابعة في 2020

من المحتمل أن ينخفض وجود الأنشطة الإنسانية في الشمال، مما يترك الناس بدون مساعدة

مع استمرار المواجهة بين المجتمع الدولي والحوثيين في الشمال، أخذ كثير من العاملين في المجال الإنساني يفكرون في سحب أو تعليق الأنشطة استجابة لزيادة القيود المفروضة على الوصول. وهذه الحالة تهدد بتقويض نطاق وشرعية الاستجابة في أعين المجتمعات المتضررة والموظفين المحليين والسلطات في الشمال. على الرغم من الدعوة المنسقة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين، أوقفت الولايات المتحدة تمويل المساعدات في شمال اليمن في أبريل 2019 حتى أزال الحوثيون القيود المفروضة على العمليات الإنسانية. وبحسب ما ورد بدأت بعض الوكالات بالفعل تقليص برامج المساعدات.

ازدياد القيود المفروضة على الوصول في الجنوب

أخذت قيود الوصول في تدهور في جنوب اليمن في 2019. أخذت الوكالات الإنسانية تبلغ عن استراتيجيات مماثلة لتلك التي يتم تنفيذها من قبل الحوثيين في الشمال. كما أن المحافظات الجنوبية معرضة بشدة لخطر تجدد القتال بين المجلس الانتقالي والحكومة المعترف بها دوليا (IRG)، مما يحد من العمليات الإنسانية، ولا سيما في عدن وشبوة وأبين.

من المحتمل أن يؤدي نقص البيانات والتقييمات الموثوقة إلى انخفاض التمويل الإنساني

أدت بيئة الوصول المقيدة في اليمن إلى نقص البيانات الموثوقة لدعم قاعدة الأدلة لاتخاذ القرارات الإنسانية. ربما تمنع السلطات التقييمات أو تؤخرها أو تحدد من نطاق الأسئلة المسموح للمنظمات بطرحها. تأخر تقييم الموقع متعدد المجموعة بشدة. مراقبون من قِبل طرفٍ ثالث، وهو أُسْلُوب شائع يستخدمه المانحون في الأماكن النائية للتأكد من وصول المساعدة إلى المستفيدين المستهدفين، يكافحون للعمل بفعالية. يتم لفت الانتباه الى نقص المعلومات الموثوقة بشكل متزايد من قِبل المانحين وصانعي القرار ومن المحتمل ان يتسبب بتناقص مستوى التمويل المتوفر للاستجابة في 2020.

انظر تقارير مخاطر و السيناريوهات لـ ACAPS لمعرفة المزيد.

2019 واضطرت إلى تعليق العمليات مؤقتًا. تضاعفت حالات وفاة واختطاف واعتقال عمال الإغاثة في اليمن تقريبًا في عام 2019 (45 حادثة ارتفاعًا من 24 في 2018) (تقرير Insecurity Insight 2019).

كافح العاملون في المجال الإنساني لجمع أي بيانات بسبب القيود الصارمة التي تفرضها السلطات، مما يمنع التقييمات اللازمة حول دعم اتخاذ القرار الإنساني. عند كتابة هذا التقرير، كانت تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات لا تزال متأخرة في كل من الشمال والجنوب، مما يحد بشدة من كمية المعلومات المتاحة للتخطيط الإنساني وصنع القرار (مناقشات ACAPS مع الجهات الفاعلة التنفيذية 2020/03).

ماذا يعني ذلك للعاملين فى المجال الإنساني؟

تم توزيع الرسائل المضادة للإنسانية على نطاق واسع في عام 2019 بين الفاعلين السياسيين والمجتمعات، مما يقوض الثقة في العمليات الإنسانية. إن الموظفين الوطنيين هم الأكثر عرضة لخطر المضايقة، حتى في مجتمعاتهم.

مع استمرار سلطات الحوثيين في فرض قيود بيروقراطية، تفكر الجهات الفاعلة الإنسانية إما بتعليق الأنشطة أو الانسحاب من المناطق الأكثر إشكالا. ورغم كون الانسحاب ضروريًا، فمن المحتمل أن يقوض نطاق وشرعية الاستجابة في المجتمعات المتضررة والموظفين المحليين والسلطات. إن تم التعليق قد يكون من الصعب إعادة تشغيل العمليات.

ربما تتهم الحملات المضادة للمنظمات الإنسانية العاملين في المجال الإنساني بعدم احترام المعايير اليمنية حول النوع الاجتماعي والثقافة، خاصة فيما يتعلق بمكانة المرأة في المجتمع. يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى النظر في القيود المتعلقة بالجنس (عدم القدرة على السفر بدون مصاحبة ذكر، ومعيشة محدودة) لتسهيل وصول المرأة إلى المساعدة. تحتاج الوكالات إلى اسْتَكْشَاف سبل لزيادة عدد الموظفات لتقديم مساعدة فعالة لا سيما في مجالات مثل الحماية والصحة.

في الجنوب، أثارت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية الحاجة إلى زيادة القدرة على مفاوضات الوصول والتنسيق المدني العسكري لزيادة الوصول إلى المجتمعات.

انخفضت الغارات الجوية، لكن حوادث القصف والذخائر المتفجرة زادت من نسبة الضحايا من الأطفال

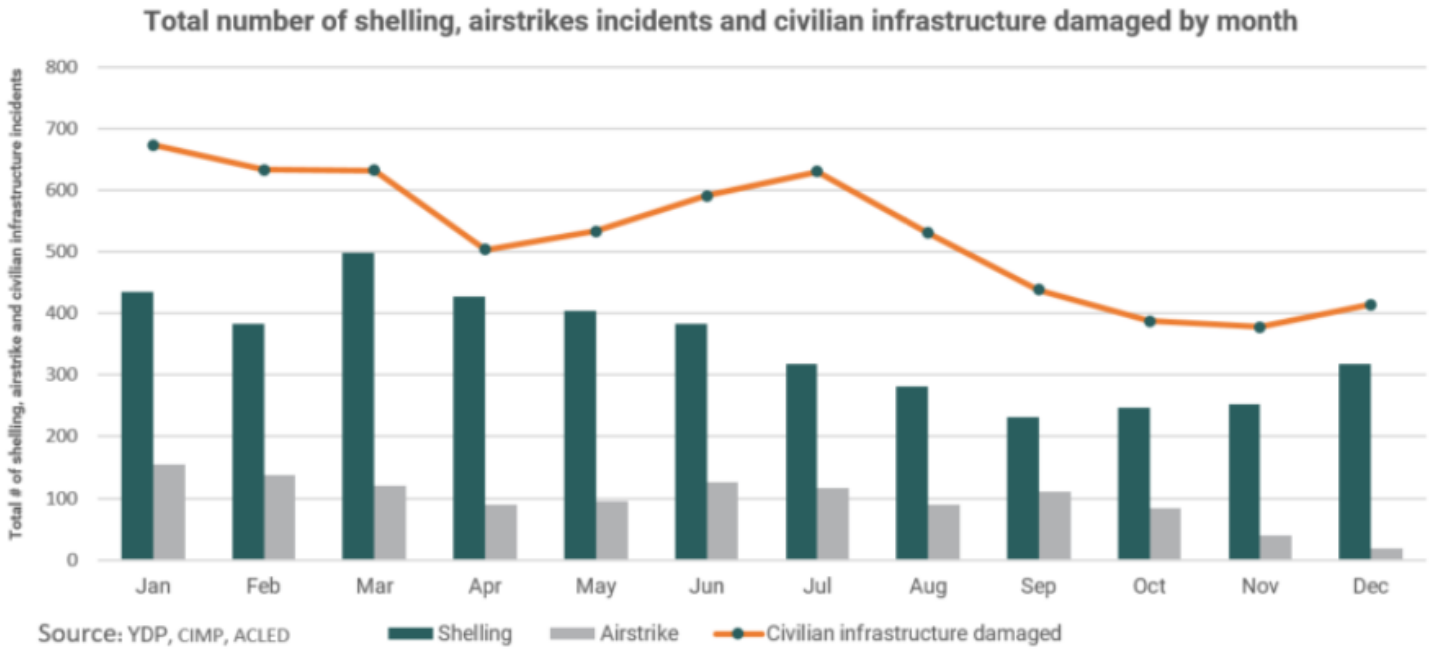

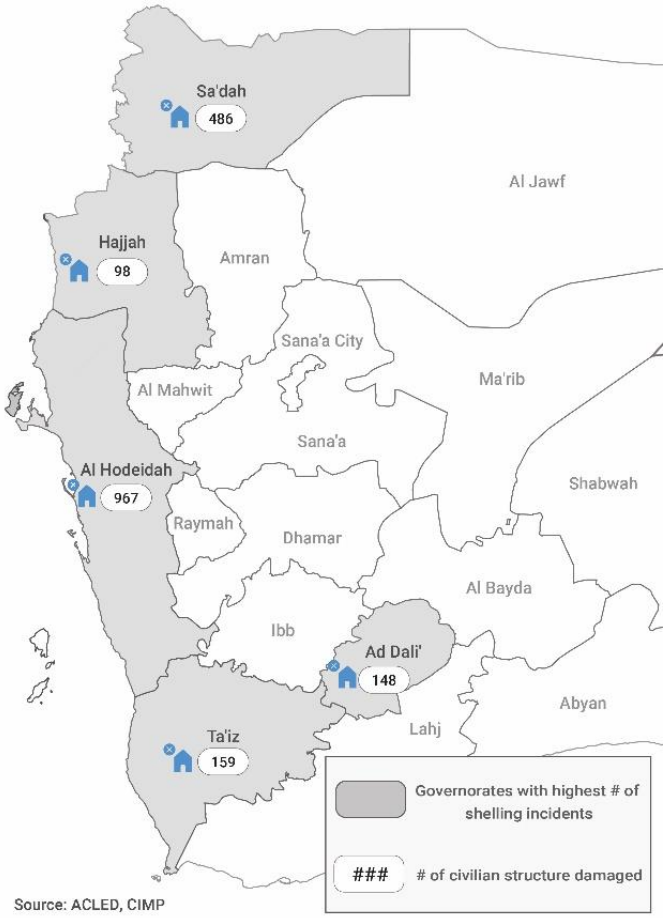

ماذا حدث في عام 2019؟

نجحت المفاوضات السياسية في عام 2019 في خفض عدد الغارات الجوية والإصابات بين المدنيين إلى أدنى مستوياتها منذ بداية النزاع. انخفضت الضربات الجوية بنسبة 65٪ والخسائر المدنية بنسبة 34٪ مقارنة بعام 2018. ومع ذلك، ازدادت أنواع أخرى من العنف المسلح.

ازدادت عمليات القصف والهجمات الصاروخية بنسبة تصل إلى 75٪، وتضاعفت حوادث إطلاق الأسلحة الصغيرة والقناصة التي كان لها أثر مباشر على المدنيين بأكثر من الضعف، وتسببت الذخائر المتفجرة (الألغام الأرضية، والعبوات الناسفة، والذخائر غير المنفجرة) في زيادة عدد الضحايا المدنيين بنسبة 23٪ في عام 2019، مقارنة بعام 2018. كان للقصف الاثر الاكبر على المدنيين في عام 2019 متسببا بما نسبته 38% من كلي الخسائر من المدنيين في البلاد. على الرغم من أن محادثات السلام منعت تصعيدات كبرى وتبادلات إقليمية، استمر القتال البري يوميا عبر جميع الجبهات الرئيسية (ACLED 31/12/2019 ، CIMP 31/12/2019).

سجلت محافظة الحديدة أكبر عدد من الضحايا المدنيين نتيجة للعنف المسلح في عام 2019 - تم الإبلاغ عن ما يقرب من 25 ٪ من جميع الضحايا المدنيين في الحديدة، في الغالب بسبب القصف ونيران الأسلحة الصغيرة والذخائر المتفجرة. سجلت محافظة تعز أكبر عدد ثاني من الضحايا المدنيين. سجلت مدينة تعز زيادة بنسبة 81٪ في عدد الضحايا المدنيين مقارنة بعام 2018، بسبب الاقتتال العنيف في الأحياء السكنية في النصف الأول من العام (CIMP 31/12 / 2019).

حوادث القصف والذخائر المتفجرة هي الأكثر شيوعًا حول الجبهات القائمة والجديدة في الحديدة وتعز والضالع والبيضاء. غالبا ما تكون هذه الأسلحة أقل دقة (خاصة الصواريخ القديمة التي تستخدمها الجماعات المسلحة في اليمن)، مما يؤدي إلى تأثير أكبر على المدنيين والبنيات المدنية. تأثرت منازل المدنيين بنسبة 17٪ في عام 2019 عما كانت عليه في عام 2018، ويرجع ذلك غالبًا إلى القصف. تم تسجيل أكثر من 50 ٪ من جميع الضحايا المدنيين نتيجة مباشرة للعنف المسلح داخل المنازل. يؤثر هذا بشكل غير متناسب على النساء والأطفال الذين من المحتمل أن يكونوا في المنزل أثناء الهجمات (CIMP 31/12/2019).

في الغالب تم الإبلاغ عن الغارات الجوية في محافظتي حجة وصعدة. ومع ذلك، تم تسجيل معظم الضحايا المدنيين بسبب الغارات الجوية في محافظة ذمار، ويعزى ذلك إلى حدث واحد ضخم الخسائر، غارة جوية على سجن في ذمار في 31

توجهات للصراع للاتباع في عام 2020

ازدياد بقايا الذخائر المتفجرة

أدى القتال في مأرب وصنعاء والجوف والحديدة وعدن في الأشهر الأولى من عام 2020 إلى تحويل الجبهات وتقويض الثقة في اتفاقيات السلام اليمنية. وبإستمرار توقف اتفاقيات السلام، من المحتمل أن نشهد المزيد من القتال في عام 2020. إعتادت الأطراف المتحاربة في اليمن على زرع الألغام الأرضية في المناطق التي يتم طردها منها. يواجه المدنيون مخاطر عالية بشكل خاص في مناطق النزاع الأخيرة أو عند تحويل الجبهات. من المحتمل أن يستمر عدد حوادث الذخائر المتفجرة في الازدياد، مما يعقد وصول المساعدات الإنسانية ويقطع الناس عن سبل العيش والخدمات.

زيادة ضعف المدنيين المتضررين من النزاع

على الرغم من انخفاض شدة تأثير النزاع، من المحتمل أن يعتاز الأشخاص المتضررون في عام 2020 الى احتياجات إنسانية أكثر وان يلجأوا الى آليات تأقلم يائسة بشكل متزايد. مع دخول اليمن فى للنزاع للعام السادس، يواجه الناس ظروفا معيشية متزايدة الصعوبة. من المحتمل أن يؤثر النزاع في اليمن في عام 2020 على الأشخاص الذين عانوا بالفعل من النزوح وفقدان سبل العيش بسبب النزاع في السنوات السابقة. إن تأثير العنف المتكرر، والنزوح، وتعطل سبل العيش، وانخفاض فرص كسب الدخل مع الزيادات المستمرة في الأسعار، يضعف قدرة الناس على مواجهة الصدمات الجديدة.

CIVILIAN IMPACT MONITORING PROJECT
a service of the Protection Cluster Yemen

تم تطوير هذا القسم بناءً على البيانات والدعم المقدم من مشروع مراقبة الأثر المدني. إذا كنت مهتمًا بمعرفة المزيد حول مشروع مراقبة الأثر المدني أو ترغب في مناقشة أي من البيانات، فيرجى الاتصال بفريق CIMP عبر موقعه على الويب أو على contact@civilianimpact.org

أغسطس 2019، مما تسبب في 206 ضحايا مدنيين، أكثر من 25٪ من جميع الخسائر التي تسببت بها الغارات الجوية في عام 2019 (YDP 31/12/2019, CIMP 31/12/2019).

من 2018 إلى 2019، ارتفعت نسبة الأطفال بين جميع الضحايا المدنيين من 20٪ إلى 25٪. تعرض الأطفال للقتل والاصابة في الهجمات على المنازل وحوادث الذخائر المتفجرة والعنف على المدارس. كانت المرافق التعليمية هي البنية التحتية الهامة الأكثر تعرضا للهجمات في عام 2019، وخاصة في الحديدة. انفجر مستودع أسلحة في مدينة صنعاء في 7 أبريل 2019 مصيبا مدرسة قريبة وتسبب في وقوع 110 ضحايا من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال (CIMP 31 / 2019/12).

من المحتمل أن يستمر النزاع في تشريد وإصابة السكان في عام 2020، مما يتطلب دعمًا مستمرًا للمأوى والحماية ويحد من سبل عيش الناس وحرية الحركة. سيحتاج السكان الذين نزحوا عدة مرات أو غير القادرين على الانتقال من مناطق النزاع النشط إلى قدر كبير من الدعم.

ماذا يعني ذلك للعمليات الإنسانية؟

للوضع الإنساني في اليمن ارتباط وثيق بالديناميكيات السياسية. الجهات المانحة الرئيسية أطراف في النزاع، وأي تقدم في مفاوضات السلام له تأثير مباشر على مستويات العنف. على الرغم من انخفاض الضربات الجوية بشكل كبير، زادت أنواع أخرى من العنف مثل القصف أو الذخائر المتفجرة في عام 2019. تؤدي هذه الأنواع من العنف إلى احتجاج سياسي أقل وغالبًا لا يتم الإبلاغ عنها من قبل وسائل الإعلام، إلا أنها تسبب تأثيرًا كبيرًا على المدنيين.

ازداد الصراع مرة أخرى في عام 2020 مع القتال على جبهات المواجهة الجديدة في مأرب والجوف ، مما أدى إلى انتشار بقايا ذخائر متفجرة جديدة وتشريد جديد لليمنين الضعفاء.

يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى مراقبة ديناميكيات الصراع المتغيرة بعناية لزيادة الاستعداد والاستجابة، خاصة في الإيواء، ودعم سبل العيش، وإعادة تأهيل البنيات الأساسية، والدعم النفسي والاجتماعي. أفادت الجهات التنفيذية أن قدرة الاستجابة على إزالة الألغام ضعيفة جدا. وهذا يزيد من خطر كون الأطفال ضحايا بسبب بقايا الألغام الأرضية.

تشكل الألغام الأرضية والاضرار في البنية التحتية خطراً على السكان العائدين. إذا لم يتم زيادة جهود إزالة الألغام، فمن المحتمل أن تعوق الألغام الأرضية عمليات العودة وان تشكل تهديدًا متزايدًا للعائدين المثبطين بسبب الانهيار الاقتصادي. شهد عام 2019 زيادة في الهجمات على منازل المدنيين، خاصة بالقصف. وهذا يجعل مهمة إعادة توطين العائدين أكثر صعوبة، حيث من المحتمل أن يعود العديد من العائدين إلى منازلهم المتضررة بدون خدمات أو بنية تحتية هامة. إن التحول في ديناميكيات النزاع مع القصف الذي حل محل الغارات الجوية كالنوع الأكثر شيوعًا من العنف الذي يؤثر على المدنيين يفرض مخاطر أكبر على المناطق السكنية ومنازل المدنيين.

نزح عدد أقل من الأشخاص في عام 2019، لكنهم يواجهون ظروفًا معيشية متزايدة الصعوبة

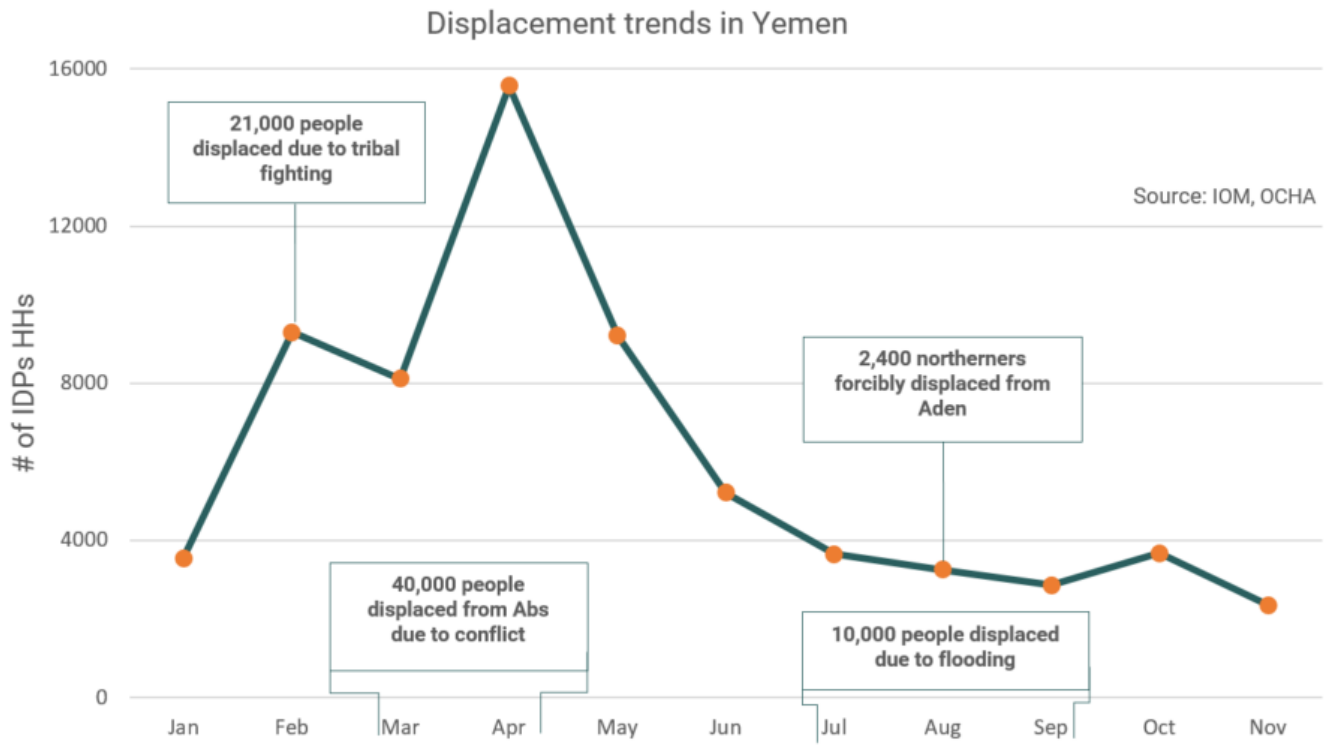

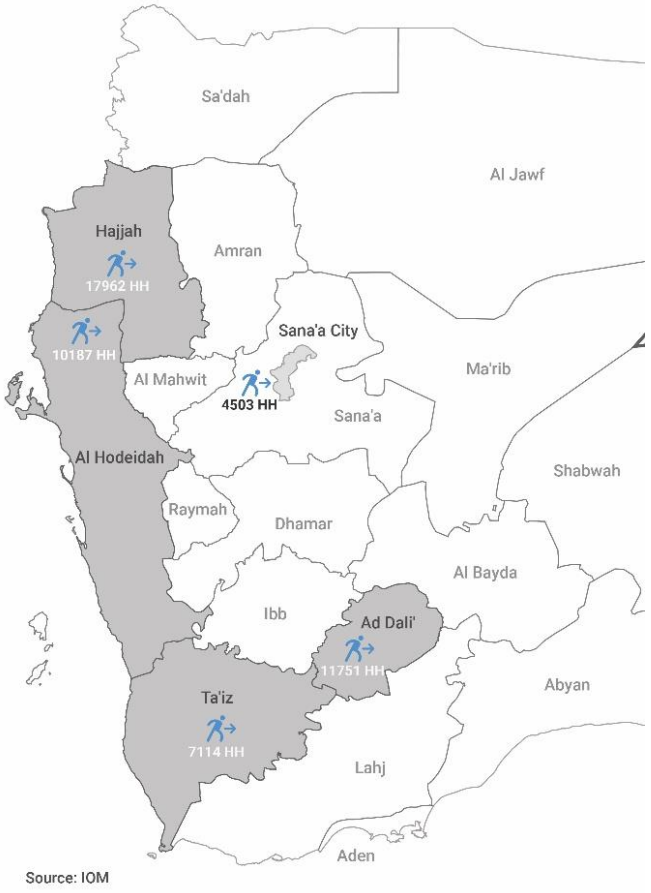

في الجنوب، واجه العديد من النازحين تهديدات متزايدة بعمليات الإخلاء بسبب التوترات مع المجتمعات المضيفة، والشك في إنتمائهم للجماعات المسلحة، وعدم القدرة على دفع الإيجار، والتمييز. تم إخلاء العديد من النازحين داخلياً بالإكراه وتعرضوا للاعتداء الجسدي والاحتجاز. تم ترحيل 2400 شخص على الأقل من أصل شمالي يعيشون في محافظتي عدن ولحج جبراً بعد النزاع في عدن في أغسطس 2019، غالبيتهم إلى منطقة طور الباحة، على الحدود مع محافظة تعز.

في عام 2019، نزح المزيد من النازحين داخل منطقتهم أو محافظتهم، مع كون العديد منهم من الذين نزحوا عدة مرات. سجلت محافظة حجة أعلى مستوى للنزوح في عام 2019 بسبب النزاع في منطقتي كشر وعبس في النصف الأول من العام. تم تشريد ما يقرب من 100،000 شخص نازح في حجة عام 2019 داخل نفس المحافظة (IOM 22/12/2019 ، صندوق الأمم المتحدة للسكان 2020/02/28).

على الرغم من أن النزاع لا يزال أهم محرك للنزوح في اليمن، فقد شهد عام 2019 تزايد في النزوح نتيجة للفيضانات أو بسبب نقص الوصول إلى الخدمات الأساسية أو سبل العيش. تأثر أكثر من 150،000 نازح بالفيضانات بين مايو وأكتوبر 2019، وخاصة في محافظتي حجة والحديدة. فقد النازحون والمجتمعات المضيفة الملاجئ والمنازل والماشية وسبل

ماذا حدث في عام 2019؟

انخفض النزوح بشكل ملحوظ في عام 2019، خاصة في النصف الثاني من العام ، حسب انخفاض النزاع. على الرغم من تناقص عدد الأسر النازحة حديثًا بأكثر من 40٪ مقارنة بعام 2018، لا يزال الآلاف من الأشخاص يضطرون للنزوح شهريا ويواجهون ظروفًا معيشية متزايدة الصعوبة.

على الرغم من انخفاض النزوح، ازداد ضعف النازحين الجدد والحاليين. أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن أكثر من ثلث النازحين الجدد في عام 2019 اضطروا للانتقال إلى المستوطنات غير الرسمية، اعلى بنسبة 15٪ مما كانت عليه عام 2018، عندما أقامت أكبر نسبة من العائلات النازحة في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مضيفة. تم إنشاء العديد من مواقع النازحين الجدد في محافظتي حجة والحديدة في الربع الثاني من عام 2019 بسبب الاقتتال العنيف في منطقة عبس بمحافظة حجة (IOM 22/12/2019).

اتجاهات نزوح للمشاهدة في عام 2020

ازدياد حالات النزوح والعودة السابقة لأوانها بسبب عدم إمكانية الوصول للخدمات الأساسية وسبل العيش

وبعد خمس سنوات من الصراع والنزوح المتكرر، أستنفد النازحون مدخراتهم ويكافحون من أجل إيجاد فرص عمل. ويتعرض عدد أكبر من اليمنيين للنزوح بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليف الإيجار أو بسبب نقص الخدمات. وقد يجبر الانهيار الاقتصادي النازحين على العودة قبل الأوان إلى المناطق غير الآمنة، أو المناطق التي لا يمكنها دعمهم. ومن المرجح أن يكون العائدون مجموعة ضعيفة رئيسية في عام 2020.

تجدد الصراع يؤدي إلى نزوح ثانوي أو لاحق

قد تؤدي الصراعات الجديدة إلى نزوح واسع النطاق. تتعرض مأرب بشكل خاص للخطر، حيث تستضيف أكبر عدد من النازحين في جميع أنحاء البلاد، وشهدت مستويات متزايدة من الاقتتال في عام 2020. من المرجح أن يواجه السكان الذين نزحوا عدة مرات إحتياجات حادة للمأوى والحماية والغذاء والرعاية الصحية. من المرجح أن يكون النازحون بصورة متكررة فئة ضعيفة رئيسية في عام 2020.

العيش. غرقت العديد من مواقع النازحين داخليًا، مما أدى إلى نزوح الناس إلى المباني العامة، بما في ذلك المدارس (OCHA 19/08/2019, ECHO 4/10/2019).

يعد نقص الوصول إلى الخدمات ثاني أهم محرك للنزوح في اليمن ، وفقًا لجهات الحماية. من المحتمل أن يؤدي ذلك أيضا إلى العودة السابقة لاوانها. النازحون الذين نزحوا لفترة طويلة (على سبيل المثال - مجتمعات النازحين في مأرب وعدن وصنعاء وعمران) يفتقرون إلى الخدمات وسبل العيش الملائمة. تبلغ جهات الحماية عن تطلبات كبيرة للخدمات الاساسية في مواقع استضافة النازحين.

يتعرض الأشخاص النازحون داخليا الساكنون مع المجتمعات المضيفة لخطر الاستبعاد من الخدمات، حيث يتم إعطاء الأولوية لمواقع النازحين للمساعدة عادة. غالبًا ما يعتمد النازحون داخليًا بشكل كبير على المجتمعات المضيفة للحصول على الدعم، مما يزيد من التوترات. أفادت جهات الحماية عن المزيد من مخاوف التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد في عام 2019، بما في ذلك الهجمات على مخيمات النازحين والنزوح القسري، مما يشير إلى أنه قد استنفدت قدرة المجتمعات المضيفة على استيعاب النازحين.

ماذا يعني ذلك للجهات الإنسانية؟

نظرًا إلى العلاقة القوية بين الصراع والنزوح في اليمن، فمن المحتمل أن تزداد حركة النزوح مرة أخرى في عام 2020 حسب ازدياد النزاع. ومع ذلك، لم يتم جمع أي بيانات عن النزوح في 10 محافظات من اصل 22 محافظة منذ أواخر عام 2019، غالبا في الشمال، مما يعيق قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة.

هناك فجوات في آليات الاستجابة للنزوح للمدى القصير والسريع. وذكرت التقارير أن استجابة المياه و الصحة والنظافة (WASH) غير قادرة على تغطية احتياجات النازحين داخلياً. غالبًا يواجه النازحون الجدد فجوات في المساعدة الغذائية عندما ينتهي الدعم الأولي من آلية الاستجابة السريعة.

يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى تكييف طرائق الاستجابة للسكان النازحين لفترة طويلة، ولا سيما أولئك المعرضين لخطر تجدد القتال في مأرب والجوف وحجة. استمر نزوح هؤلاء الناس لسنوات وهم يحتاجون إلى الدعم الاقتصادي وفي سبل العيش حتى يتمكنوا من استعادة القدرة على إعالة أنفسهم. بدون تعزيز دعم سبل العيش، يزداد خطر زيادة الاعتماد على المساعدات. كما تحتاج المجتمعات المضيفة الضعيفة إلى دعم أكثر.

الأكثر ضعفاً هم النازحون داخلياً في المواقع الجماعية والأشخاص النازحون داخلياً الذين يواجهون الإخلاء بسبب تراكم الديون أو التمييز. يواجه النازحون من أصل شمالي الذين يعيشون في الجنوب ("الشماليون") مخاطر لسلامتهم مثل الاساءة والإخلاء ونقص الوصول إلى الخدمات. وفقاً للجهات التنفيذية، فإنه عادة ما يكون الوصول لهؤلاء النازحين الضعفاء هو الأصعب على العاملين لتقديم المعونة.

الفئات الضعيفة الرئيسية في عام 2019

- **أناس من أصل شمالي يعيشون في جنوب اليمن ('الشماليون')- مواجهة الاساءة والتمييز والنزوح القسري. وقد نزح 2400 شخص قسرا من عدن في آب/أغسطس.**
- **المهاجرون -في مواجهة الاختطاف، والإتجار بالبشر، والتعذيب. اعتقلت السلطات 5000 مهاجر قسراً في لحج وعدن وأبين في أبريل/نيسان. وحوالي 20% من المهاجرين هم من القُصّر غير المصحوبين.**
- **الأسر التي تعولها الإناث -تواجه العنف والتمييز والاستبعاد المتزايد القائم على الجنس بسبب القيود المفروضة على التنقل، والافتقار إلى المعلومات، والمعايير الثقافية الصارمة. يعيش أكثر من ثلث اليمنيين النازحين في أسر تعولها انثى.**
- **الجنود من الأطفال -يتم دفع الصبية بشكل خاص إلى الانضمام إلى القوات المقاتلة، وكانوا عرضة للقتل والتشويه، ودفعوا إلى التخلي عن تعليمهم.**
- **الفتيات اللاتي تعرضن للزواج المبكر - تشير جهات الحماية إلى اضطرار الفتيات الأصغر سنا إلى الزواج، حيث ذكرت أصغر الفتيات في عام 2019 وهن في الثالثة من العمر. وتواجه هؤلاء الفتيات العنف القائم على الجنس، والعنف المنزلي، ويضطررن إلى التخلي عن تعليمهن.**
- **النازحون الضعفاء في مستوطنات غير رسمية - يواجهون التمييز، والافتقار إلى الخدمات، وخطر الإخلاء. 30-50% من النازحين الجدد أجبروا على العيش في مستوطنات غير رسمية في عام 2019.**
- **المهمشين –مهمشون سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. عدم الحصول على الوثائق القانونية والخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.**

تتطلب الرعاية. متوسط عمر العرائس الأطفال في تناقص. زُوجت فتيات لا تتجاوز أعمارهن الثلاث سنوات في اليمن في عام 2019.

وازدادت التوترات الاجتماعية داخل المجتمعات المحلية بسبب التنافس على الموارد، بما في ذلك الأرض. وكشفت الاستشارات في بعض المناطق الحضرية في صنعاء وتعز وذمار أن عدم القدرة على دفع الإيجار والغذاء والخدمات الطبية يؤثر على سلامة النازحين داخلياً داخل المجتمع المضيف.

ازدادت المضايقات والتمييز ضد الفئات الضعيفة. تعرض ما لا يقل عن 2400 شخص من محافظات اليمن الشمالية لاعتداءات جسدية، ومصادرة وثائق الهوية، وحالات اختفاء، أو ترحيل قسري من عدن ولحج في أغسطس/آب 2019. وأفادت المجتمعات المحلية بأن الذكور والفتيان يُجبرون على الاختباء في منازلهم بسبب الخوف. وقد حال ذلك دون تغطية الأسر المتضررة لاحتياجاتها الأساسية أو الحصول على المساعدة، ذلك أن الرجال لا يستطيعون الذهاب إلى العمل أو التنقل بحرية.

تزايد المخاوف المتعلقة بالامن مع تحول اليمنيين إلى آليات تأقلم أكثر خطورة بسبب نفاد الموارد

التوجهات الرئيسية للحماية المحددة من قِبل الجهات التشغيلية في اليمن

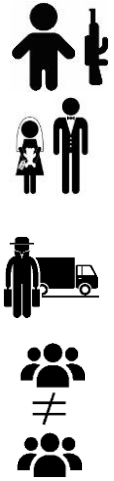

زيادة في تجنيد الأطفال

زيادة في زواج الأطفال

زيادة التهريب والاتجار

تزايد التمييز ضد الفئات الضعيفة

ماذا حدث في عام 2019؟

من أهم الشواغل التي تهم الناس في اليمن هو ندرة فرص كسب العيش والدخل الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية. خمس سنوات من الحرب قد استنفدت موارد الناس في حين تضاعفت أسعار السلع الأساسية، مما دفع غالبية اليمنيين إلى اللجوء إلى آليات للتأقلم مثل تناول كميات أقل من الطعام أو اقتراض المال (مركز صنعاء 2019/12/15 CARE 11/2016).

في عام 2019، بدأ الناس يلجأون إلى آليات أكثر ضررا للتأقلم. الأسر التي تعولها النساء والأطفال والمهاجرون والمشردون داخلياً الضعفاء هم أكثر عرضة للمصاعب الاقتصادية ويتحولون إلى آليات أكثر شدة في مواجهة الأزمات. أفادت جهات الحماية في اليمن في 2019 عن زيادة في تجنيد الأطفال وزواج الأطفال والتهريب والاتجار والتمييز ضد الفئات الضعيفة (مركز صنعاء 2019/12/15).

ازداد تجنيد الأطفال في عام 2019، مع التلاعب بالمزيد من الأطفال للالتحاق بالخدمة العسكرية بذرائع كاذبة أو كوسيلة لبقية أفراد الأسرة للحصول على خدمات أفضل. وتقدم تعويضات أعلى للأطفال الذين يشاركون في القتال على الجبهات الأمامية.

وازدادت حالات زواج الأطفال. أُجبر المزيد من الأطفال على الزواج في عام 2019، إما مقابل المال لإعالة بقية أفراد الأسرة أو لخفض عدد الأطفال

توجهات حماية لإتباعها في عام 2020

تزايد مخاوف الحماية للشماليين

من المرجح أن يواجه الشماليون الاحتجاز والاعتداء الجسدي والترحيل القسري، ويظلون إحدى الفئات الضعيفة الرئيسية في عام 2020. تاريخياً، كان السكان من أصل شمالي يعيشون في جنوب اليمن مستهدفين بسبب الانتماء المتصور إلى الجماعات المسلحة الشمالية. وتشعر المنظمات الإنسانية بالقلق من أن الشماليين قد يستهدفون مرة أخرى إذا أصبحت الأجندة الانفصالية في الجنوب أقوى. ويمكن أن يزداد التمييز والمضايقة مع استنفاد الموارد نضال المجتمعات المضيفة من أجل إعالة نفسها.

زيادة استبعاد الفئات الضعيفة من الخدمات والمعونة

تواجه الفئات الضعيفة مثل المهمشين والنازحين داخلياً الضعفاء والمهاجرين والنساء والأطفال الإقصاء المتزايد من الخدمات والمساعدات. وتفيد جهات الحماية بأن تدني المركز الاجتماعي لهذه الفئات والتوترات الطائفية يحدان من إمكانية حصولها على المساعدة والخدمات الأساسية. وأبلغت جهات الحماية عن مخاوف بشأن الوصول إلى السكان المستبعدين بسبب القيود المادية والبيروقراطية وانعدام التقييم. ومن المرجح أن يزداد تدهور إمكانية الوصول للخدمات في عام 2020 بسبب استمرار النزاع وتزايد القيود المفروضة على العمليات الإنسانية.

تفشي الأمراض بسبب نقص المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) والخدمات الصحية يؤدي إلى زيادة الوفيات بين الفئات الضعيفة

ما نسبته فقط 51% من المراكز الصحية في اليمن تعمل بشكل كامل. وغالباً ما تُستبعد الفئات الضعيفة الرئيسية من المعونة والخدمات، بما في ذلك خدمات الصحة والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH). من المرجح أن يكونوا الأكثر عرضة لسوء التغذية والأمراض مثل الكوليرا أو حمى الضنك أو كوفيد-19. لدى البلاد قدرة محدودة على فحص المرضى وعلاجهم، وهي تتعامل بالفعل مع حالات تفشي الأمراض الصحية الرئيسية (الكوليرا/الإيدز، والدفتيريا). وبدون الدعم، من المحتمل ان تتعرض هذه المجموعات للوفاة بسبب المرض.

المهاجرون يتعرضون للتمييز المتزايدعندما بدأت السلطات في لحج وعدن وأبين في احتجاز المهاجرين غير الشرعيين تعسفا (ومعظمهم من الرجال من إثيوبيا) في مخيمات مؤقتة. في ذروة الاعتقالات (27 أبريل-3 مايو/أيار 2019) تم احتجاز ما يقدر بـ 5,000 شخص. ويواجه المهاجرون ظروفا معيشية قاسية ومخاطر لأمنهم بسبب الاكتظاظ ونقص الخدمات الأساسية. ولا يزال المهاجرون يتعرضون لإنتهاكات على طول طرق التهريب من القرن الأفريقي إلى الخليج كل شهر. دخل أكثر من 138 ألف مهاجر إلى اليمن في عام 2019، منهم 10% منهم أطفال، معظمهم غير مصحوبين بذويهم، (المنظمة الدولية للهجرة 2020/01/19)

وأُبلغ عن تزايد العنف القائم على الجنس والسياسات التقييدية والتمييزية ضد المرأة، والحد من حرية تنقلهن وجعل من الصعب على النساء الحصول على المساعدات. طبق الحوثيون معايير ثقافية تقييدية بشكل متزايد طوال عام 2019، بما في ذلك إغلاق الأماكن العامة للنساء أو الأماكن التي يمكن للرجال والنساء قضاء بعض الوقت فيها معًا. وأدخلوا ظروف عمل أكثر تقييداً على النساء وشددت قواعد اللباس والمظهر. وتعرضت النساء اللاتي لا يمتثلن للقواعد الأكثر تقييداً للعنف والمضايقة، بما في ذلك العنف الجنساني. وتؤدي القيود المفروضة على التنقل إلى زيادة تقليص فرص كسب الرزق المتاحة للمرأة. بسبب الحرب، كان على المزيد من النساء البدء بالعمل، بالإضافة إلى مسؤولياتهن الأخرى داخل الأسرة ورعاية الأطفال،(مركز صنعاء 2019/12/15)

ماذا يعني ذلك بالنسبة للجهات الإنسانية؟

على الرغم من انخفاض عدد الغارات الجوية والإصابات في عام 2019، يبدو أن احتياجات الحماية آخذة في الازدياد، لا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً. وغالبا ما يكون الوصول الى هذه المجموعات من اصعب ما يكون أيضا. وتكافح الجهود الإنسانية المستمرة من أجل تلبية احتياجات الاناس الأضعف.

يجب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إيجاد طرق مبتكرة لاستهداف الفئات الضعيفة والوصول إليها لمنع استبعادهم. يلزم وجود مزيد من الموظفات لتقييم الفتيات والنساء المتضررات من العنف الجنساني أو القيود المفروضة على التنقل التي تستبعدهن من الحصول على المعونة، والاستجابة لهن. ويتعين دعم الموظفات العاملات في الشؤون الإنسانية، إذ من المرجح أن يواجهن هن أنفسهن التمييز أو القيود على التنقل.

وقد أدى الانكماش الاقتصادي الناجم عن الصراعات التي طال أمدها إلى تفاقم مخاطر الحماية. يحتاج اليمنيون إلى المزيد من الدعم لكسب العيش، ليس فقط من أجل بقائهم الاقتصادي ولكن لضمان سلامتهم. وتعد البرمجة المبنية على النقد والتي تستهدف أكثر الفئات ضعفاً ورصد ما بعد التوزيع ضرورية لضمان الوقاية من الاستبعاد وغيره من مخاطر الحماية.

إن دعم المعلمين والأطباء وغيرهم من الفئات التي لم تتلق رواتب منتظمة منذ سنوات مهم لمساعدتهم على البدء في استعادة الاكتفاء الذاتي وضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

تحتاج جهات الحماية إلى دعم المجتمع الدولي لزيادة فرص الوصول الى برامج الحماية. وقد حظرت الجهات السياسية الفاعلة في اليمن بالفعل بعض الأنشطة الإنسانية التي تستهدف الفئات الضعيفة، مثل الدعم النفسي والاجتماعي. ثمة حاجة إلى تعزيز آليات التنسيق وتحديد المواقع المشتركة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمانحين لضمان احترام الحيز المتاح للأنشطة الإنسانية المتصلة بالحماية.

مراجعة 2019

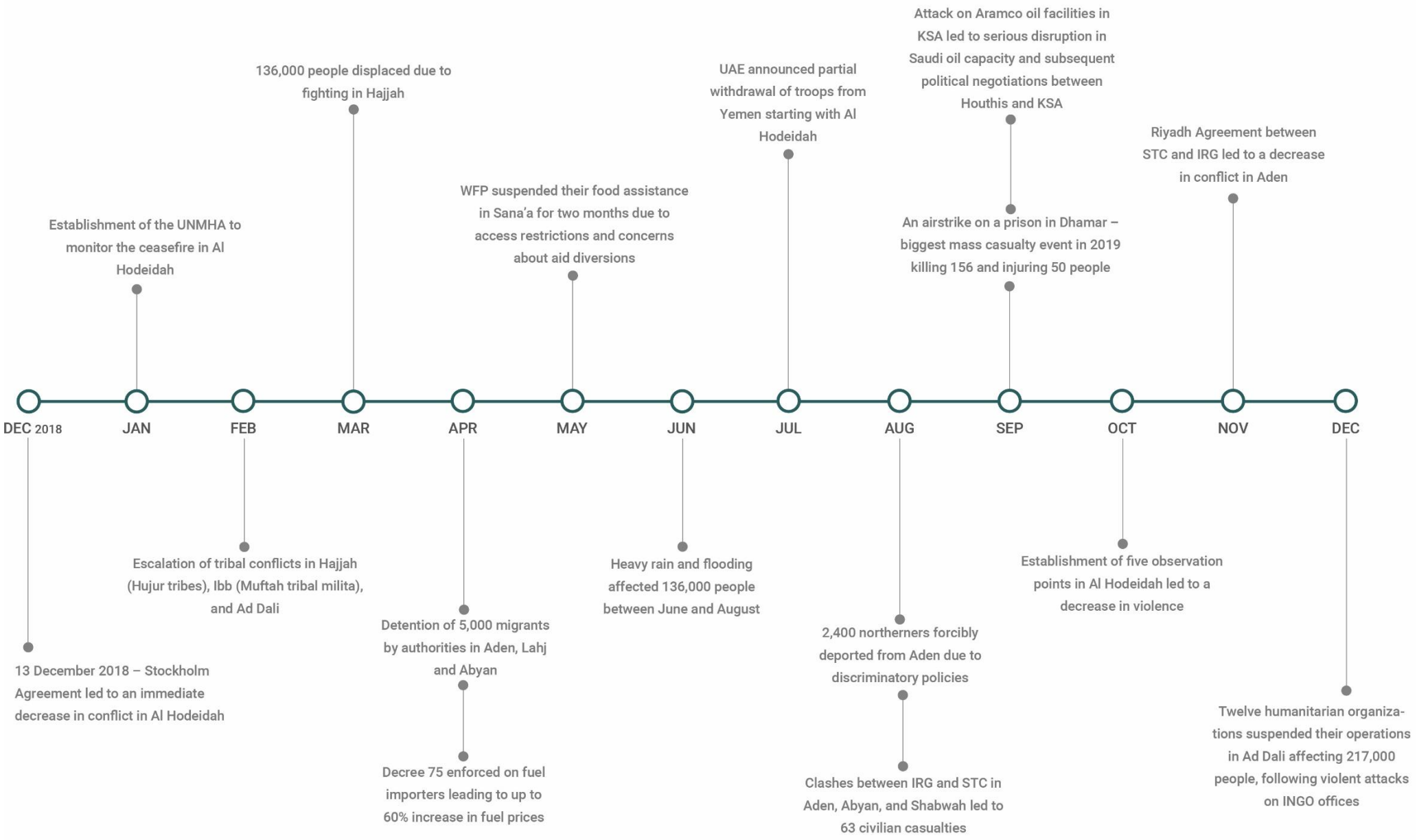
DEC 2018
JAN
FEB
MAR
APR
MAY
JUN
JUL
AUG
SEP
OCT
NOV
DEC
13 December 2018 – Stockholm Agreement led to an immediate decrease in conflict in Al Hodeidah
Establishment of the UNMHA to monitor the ceasefire in Al Hodeidah
Escalation of tribal conflicts in Hajjah (Hujur tribes), Ibb (Muftah tribal milita), and Ad Dali
136,000 people displaced due to fighting in Hajjah
Detention of 5,000 migrants by authorities in Aden, Lahj and Abyan
Decree 75 enforced on fuel importers leading to up to 60% increase in fuel prices
WFP suspended their food assistance in Sana'a for two months due to access restrictions and concerns about aid diversions
Heavy rain and flooding affected 136,000 people between June and August
UAE announced partial withdrawal of troops from Yemen starting with Al Hodeidah
2,400 northerners forcibly deported from Aden due to discriminatory policies
Clashes between IRG and STC in Aden, Abyan, and Shabwah led to 63 civilian casualties
Attack on Aramco oil facilities in KSA led to serious disruption in Saudi oil capacity and subsequent political negotiations between Houthis and KSA
An airstrike on a prison in Dhamar – biggest mass casualty event in 2019 killing 156 and injuring 50 people
Establishment of five observation points in Al Hodeidah led to a decrease in violence
Riyadh Agreement between STC and IRG led to a decrease in conflict in Aden
Twelve humanitarian organizations suspended their operations in Ad Dali affecting 217,000 people, following violent attacks on INGO offices